بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

سيدنا ونبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

- السيد الفاضل رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد المحترم رئيس المحكمة الدستورية؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السيد المحترم رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان؛
- السيد المحترم رئيس المرصد الوطني للمجتمع المدني؛
- السيد الفاضل ممثل رئيس مجلس الأمة؛
- السادة ممثلي المؤسسات الأمنية والعسكرية؛
- السيدة المحترمة رئيسة الكونفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية؛
- أساتذتنا الأفاضل، محاضرين ومسؤولين عن مؤسساتنا الجامعية والبحثية
- السيدات الفضليات والسادة الأفاضل، ضيوفنا الكرام.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

يتصادف تاريخ تنظيمنا لهذا الملتقي والذكرى الـ 43 لوفاة الزعيم الراحل المجاهد هواري بومدين، وكلنا نعلم قيمة هذا الرجل الرمز في نفوس الجزائريات والجزائريين، كيف لا وهو البساطة، النخوة، الأَنَفَةُ والكبرياء.. وهو الذي كان أيضا قِيمة الجزائر في المحافل الدولية إذ بهذا الزعيم كانت الجزائر وستظل بفضل رجال مثله، جزائرُ التحدي والتصدي والهيبة والوقار.. أدعوكم مرّة أخرى للوقوف

دقيقة صمت وترحم على أرواح شهدائنا الأبرار ومن وافتهم المنية من مجاهدينا الأطهار.

سُعداءُ جدا تَشْرِيفُكم لنا بحضور افتتاح مراسيم هذا اليوم الدراسي الهام، والذّي تَعَذّر تنظيمه في برمجته الأولى، لننطلق اليوم على بركة الله في مباشرة أشغاله في هذه الصبيحة الطيبة، يومٌ دراسيّ يأتي ضمن مسارٍ تُسطره دائرتنا الوزارية بشكلٍ دوريّ من أجل الوقوف على أهمّ مَعَالِم التجارب الديمقراطية الواعدة، والتي نَنْشُدُهَا جميعا ضمن تَصَوُراتِ قيادتنا الرشيدة، للمضي قدُمًا نحو إرساء دولة الحق والقانون.

إنّ هذا اليوم الدراسي الذي سَنُباشِرْ محاورهُ يدخل في إطار سلسلة الأيام الدراسية التي التزمت دائرتنا الوزارية بتجسيدها في برنامج عملها، بُغية تسليط الضوء على أمّهات أمور الفكر البرلماني النوعيّ المُفترض أن يكون، ويسعى إلى عرض مُقارباتٍ علميةٍ قانونيةٍ حول آليةٍ من آلياتِ الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة، ألا وهي :عرضُ بيان السياسة العامة للحكومة أمام البرلمان، وقد يكون من الاجحاف أن نَغْفَلَ عن إقرار النصوص الدستورية لدولتنا منذ 1988 لمبدأ المسؤولية السياسية للحكومة أمام المجلس الشعبي الوطني، غير أنّ التجربة السياسية التي مرّت بها بلادنا تُعطي انطباعا لكل مُنصِفٍ بأنّ تلك المبادئ المُكرّسة دستورياً لم تُساهم تجربتنا السياسية في تفعيلها، ربّما بسبب التماهي الذي تخلقه العلاقة بين مركز رئيس الجمهورية وحكومات الأغلبية التي تَسْنَدْ برنامجه، لذلك نعتقدُ جازمين أن التعديلات التي كرسها المُؤسِّسُ الدستوري لاحقاً في 2020

بتأكيده على إجبارية عرض بيان السياسة العامة للحكومة على البرلمان من خلال نص المادة 111؛ هي خطوةٌ هامّةٌ لتمكين البرلمان من الاضطلاع بمهامه الدستورية الرقابية، ومُتابعة مدى التزام الحكومة بتنفيذ برنامج عملها الذّي صادق عليه البرلمان، كما يمكن الحكومة من التماس مكامن القوة ونقاط الضعف في هذا البرنامج، وبالتالي تثمين الإيجابي وتدارك النقائص ومعالجتها، ومن هنا يتجلى لنا أن بيان السياسة العامة للحكومة هو وثيقةٌ سياسيةٌ هامة، وأداة من أدوات الحكم الراشد بإمتياز.

أيتها السيدات، أيها السادة، حضورنا الكريم؛

من خلال هذه التوطئة التي تُبرز بشكلٍ واضحٍ مدى أهمية هذه الآلية الرقابية الهامّة في فضائنا السياسي وفي عملنا الحكومي؛ جاء هذا اليوم الدراسي لتسليط الضوء على الاجراءات القانونية التي تنظم هذه الآلية الرقابية، واستقراء أهم الانتقادات الموضوعية التي من شأنها اسْتيضاحُ أهم العوائق التي تُحول دون تفعيلها وترشيدها.

إذ تتعدّدُ آليات الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في إطار العلاقات الوظيفية بينهما من السؤال الشفوي إلى السؤال الكتابي إلى البعثات الاستعلامية وغيرها، إلا أن عرض بيان السياسة العامة للحكومة أمام نواب البرلمان، يعتبر أحد أهم هذه الوسائل والآليات، حيث أوجب المشرع (الفقرة الأولى من المادة 111 من الدستور) في هذا الشأن على الوزير الأول أو رئيس الحكومة، حسب الحالة، ضرورة تقديم بيانٍ عن السياسة العامة أمام نواب البرلمان، تَعْقُبُهُ مُناقشةٌ عامة على

عمل الحكومة المدون في مخطط عملها الذي نالت بمناسبته ثقة البرلمان كإجراء مُلزمٍ في بداية مهامها.

ليس هذا فحسب، فعرض بيان السياسة العامة للحكومة أمام نواب البرلمان، يضفي من قُوّةِ السلطة التشريعية ومن مصداقية السلطة التنفيذية ما يُشَيِّد فعلا " بناءً ديمقراطيا سليما للدولة "، ويظهر جليا مدى استقلالية السلطتين التشريعية والتنفيذية، ومدى سمو المصلحة العليا للبلاد.

إنّ السلطة الرقابية المُخولة للبرلمان بمناسبة عرض الحكومة لبيان سياستها العامة، المنتهجة، سواء بعد مرور سنة من تاريخ المصادقة على مخطط عملها، أو بعد سنة على تقديم بيان سياستها السنوي الأخير، هي سلطةٌ رقابيةٌ، بعديةٌ، تدرجيةٌ، مرحليةٌ للبرلمان على أعمال الحكومة، وتُعدُّ من أهم الوسائل الرقابية التي يمكن أن يمارسها البرلمان على الاعمال و الانجازات و الاهداف التي حققتها الحكومة طيلة مشوارها أو في جزء منه، بحيث يمكن أن تجرّ هذه الآلية الحكومة الى تحمل مسؤوليتها السياسية، واستدراك مخطط عملها وفقا للتوجيهات والملاحظات التي يمكن أن يبديها نواب البرلمان بمناسبة مناقشة هذا البيان.

ونظرا لأهمية هذه الموضوع، فإن المادة 111 من دستور 2020، الذي دعا اليه رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، والذي كان موسوما بثقة الشعب الجزائري في الاستفتاء الذي شهدته الجزائر في الفاتح نوفمبر 2020، ألزم الحكومة بأن تقدم سنويا بيانا عن السياسة العامة للدولة أمام ممثلي الشعب، وهذا ما يجعل

من الحكومة تعمل جاهدة على تنفيذ وتحقيق أهداف مخطط عملها حتى تنال ثقة البرلمان، ورضا الرأي العام، وبالتالي الاستمرار في ممارسة مهامها.

أملي كبير في أن تُكلّل أشغال هذا اليوم الدراسي بالنجاح والتوفيق، والخروج برؤية واضحة وجلية حول هذا المبدأ الهام، والذي يُؤكّد عزمَ دولتنا على انتهاج أرقى التجارب الديمقراطية، التي من شأنها أن تُساهم في بلورة التصور السليم حول دولة الحق والقانون، دولة الجزائر الجديدة التي يجب أن تتأطّر بفكر ديمقراطي متفتحٍ ومُنفتحٍ على كافّة التجارب الناجحة، وتسعى فيها جُهود الخيّرين والوطنيين من أبناء بلدي لإرساء دعائمه وأسسه المتينة.

كما أنني على يقين أيضا من أهمية هذا الموضوع من جهة، ومن حساسيته من جهة أخرى، إلاّ أننا كحكومة لا نرى مانعا ولا حرجا من الخوض في مثل هكذا مواضيع ومسائل، فالقضية تتعلق بالوطن.. وما دونه يهون، وهذا إن دلّ فإنما يدل على حسن نية الحكومة، والتزام السيد الوزير الأول، وزير المالية، وعزم رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون في المضي قدما دونما تردد، تساهل أو تقاعس في إرساء قواعد دولة الحق والقانون، تلك الدولة التي ضحى من أجلها أكثر من مليون ونصف المليون من الشهداء، رحمهم الله.

في الختام، لا يسعني إلا أن أتوجه بشكري العميق لكل من شرّفنا في افتتاح أشغال هذا اليوم الدراسي الهام، ولا يفوتني أن أُبثّ من خلالكم كل التحية والتقدير لكل من حَضّر وساهم في تنظيم أشغاله وجلساته، على أمل أن تستمرّ

هذه الفعاليات والأنشطة ضمن الأهداف المسطرة، والتي تخدم صالح أمّتنا، وتساهم في استشراف معالم جزائرنا الجديدة، جزائر الشهداء .. جزائر السؤدد والرّفعة والشموخ.

أعلن الافتتاح الرسمي لهذا اليوم الدراسي....

وأتشرف بدعوة رئيس المجلس الشعبي الوطني السيد المحترم إبراهيم بوغالي، لإلقاء كلمته، مؤكدة بالمناسبة أن السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني أبى إلاّ أن يشاركنا فعاليات هذا اليوم، وهذا دليل على متابعته وإهتمامه الشخصي بكل ما يتعلق بالعمل البرلماني، وبنوعية العلاقة بين الحكومة والبرلمان، مقدرين حقيقة قيمة حضوره وشاكرين له هذه اللفتة القوية وهذا الالتزام القيم.

شكرا لكم جميعا على كرم الاصغاء .. حفظ الله الجزائر وشعبها .. المجد والخلود لشهدائنا الأبرار .. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.